الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صفاقس
كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس

بحوث جامعيّة

مجلّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

العددان 16-17
الترقيم الدولي 2811-6585
سبتمبر 2023

بحوث جامعيّة

الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صفاقس
كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس

بحوث جامعيّة

مجلّة في الآداب والعلوم الإنسانيّة

العددان 16-17

سبتمبر 2023

بحوث جامعيّة

دوريّة تصدر عن كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العددان 16-17 سبتمبر 2023

المدير المسؤول :

محمّد بن محمّد الخبو

رئيس هيئة التحرير:

منير التركي

أعضاء هيئة التحرير:

عقيلة السّلامي البقلوطي – محمّد بن عيّاد - منير التركي - محمّد بن محمّد الخبو – مصطفى الطرابلسي – فتحي الرقيق – محمّد الجربي

كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس

صندوق بريد 1168، صفاقس 3000 تونس

الهاتف : 557 670 74 (216) - 558 670 74 (216)

الفاكس : 540 670 74 (216)

الموقع الإلكتروني : www.flshs.rnu.tn

طباعة : **مطبعة كونتاكت**

الهاتف: 940 975 23 – 333 225 98 - imp.contact2017@gmail.com

ر.د.م.م : ISSN : 2811-6585

التحوّلات الاجتماعية الجديدة في ضوء التحركات الاحتجاجية بالجنوب التونسي

د. المنجي حامد*

ملخص

تعيش المجتمعات على وقع تحوّلات سريعة نتيجة تصاعد نسق الظّاهرة الاحتجاجية في كثير من بقاع العالم، غير أنّها تعرف تمايزا بحسب طبيعتها وعمقها وبنياتها المحلّية. وتعتبر تجارب الاحتجاج في الجنوب التونسي أنموذجا فريدا، سواء في الحوض المنجمي على مستوي المطالبة بالتشغيل والتنمية مقابل استغلال الثروة المنجمية أو في المجتمع المحلّي بجمنة في مستوى الاقتصاد التضامني، أو في منطقة الكامور في أقصى الجنوب التونسي في مستوى المطالبة بتأميم الثروة البترولية وتحقيق التنمية الجهوية.

ولئن اشتركت التجارب في درجة سخط مجتمعاتها علي الدولة وسياساتها التنموية الرّخوة وغير واضحة المعالم من جهة البرامج والنّتائج محلّيا، فإنّها اختلفت في صيغ الاحتجاج وطرق التّعبير عن مطالبها ونهجها في التعاطي مع ردّات فعل السلطة وأدواتها. ولعّل مردّ هذا الاختلاف في الشّكل يعود إلى الجوانب المجتمعية ذات الصّلة بالمحلّي والخصوصي، سواء في الثّقافة أو في الاجتماع أو في الاقتصاد. فقد كانت هذه التجارب المحلّية للظاهرة الاحتجاجية معبّرة عن تغيّر مجتمعي يحمل في جوفه عمقا اجتماعيا وتمثّلا لسياسات تنموية في تحديد ملامح مجتمعات محلّية تنبئ بتغيّر في دور الدولة التنموي وتغير تمثّلها لهذه المجتمعات.

الكلمات المفتاحية : فعل الاحتجاج، الاقتصاد التضامني، المجتمع المحلّي، الدولة ، التنمية.

* أستاذ مساعد، جامعة قفصة، تونس

Résumé

D'une manière générale, les revendications sociales sont devenues de nos jours la pièce angulaire du processus de changement dans lequel sont engagés plusieurs pays du monde. Mais la nature et les objectifs de ces revendications renvoient également aux contextes locaux faisant appel à des analyses plutôt microsociologiques accordant plus d'importance aux paramètres locaux. C'est dans ce sens que nous considérons les mouvements sociaux du sud tunisien et spécialement celui de « JEMNA » et celui de « KAMOUR » comme mouvement locaux nécessitant la mise en exergue des formes spécifiques de manifestation et de spécificités observées au niveau des causes défendues, les objectifs déclarés et des limites de chacun des mouvements.

Mots-clés : l'acte de protestation, économie solidaire, société locale; Etat, développement locale.

Abstract

Societies are changing rapidly due to the emergence of protests in my parts of the world, but protests are distinguished by their nature, background and local structures. Protests in southern Tunisia represent a unique model, both in the local society of "JEMNA" in terms of the solidarity economy, and in the "KAMOUR" region in the extreme south of Tunisia, in the terms of the level of the demand of the nationalization of the oil wealth in order to achieve regional development.

While both experiences shared the same degree of wrath and refusal to wards the STATE, reflecting the unplanned and fragile development policies of programs and results at the local level, they differed in the from of and means of protest to voice out their demands and their approaches to the reactions of the state and is hidden actors.

This difference may be explained by different social aspects related to the local culture, and the socio-economic structures. These local experiences of the protest phenomenon reflected a social change characterized by social funding, development policies and a formal approach to defining the characteristics of local societies, foreseeing a change in the level of state role in the development of these local communities and a transformation of the representation of the state by those communities.

Keywords : the act of protest, solidarity economy, local society, the state, local development.

المقدمة

يعود الاهتمام بالفعل الاحتجاجي إلى زمن الاحتجاجات العمّالية في المصانع الكبرى وتنامي الجدل حول دلالاته وتبعاته بصفته فعلا اجتماعيا يحمل في جوفه معنى الرّفض والتمرّد لمجتمعات المصانع الكبرى. وقد أصبحت الدّراسة العلمية له ضرورية بالنظر إلى التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي استحدثتها قوى اجتماعية أو جهات أو أقاليم عديدة في دول العالم، إلا أنّ تاريخيته لا تؤسّس لدلالاته الاجتماعية كما هو الشّأن في أشكاله المعاصرة. فرغم أنّ لورينز فون ستاين (Lorenz von Stein) اعتبره "شكلا احتجاجيا يرمي إلى إعادة البناء والتغيير الاجتماعي([1])، فإنّ الأبحاث السّوسيولوجية لم تخضع المفهوم للدّراسة

[1]- كان لورينز فون ستاين سنة 1842 سبّاقا في استعمال مفهوم الحركات الاجتماعية، نظرا لما لهذا المفهوم من صلات بالثورات التي وقعت في التاريخ مثل الثورة الانكليزية مرورا بالثورة الأمريكية ثمّ الثورة الفرنسية والثورة البلشفية، فهي ثورات مفصلية في تاريخ المجتمعات إذ ساهمت بقدر ما فى تجذير الفعل الإحتجاجى وتأصيله وتطوير أشكاله ضمن هذه الثّورات وجعله مبحثا هامّا في فهم حركة الشّعوب نحو التحرّر من قيود سلطاتها. وقد ورد ذلك في دراسة نقدية للباحث الجزائري محمود صافي محمود بعنوان "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية عند فرانسوا ديبي François Dubet . ص3.

موقع نظرية السياسة المقارنة للباحثين في برنامج الدكتوراه – الحركات الاجتماعية :

https : sites.google.com

إلا بعد تواتر الاحتجاجات الاجتماعية المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمغيّرة لواقع النّاس، مثل حدث الانتحار لشاب في قلب السّوق الشّعبية في سيدي بوزيد في الجنوب التونسي.

وبما أنّ التجربة هي المحكّ الذي لا يخطئ، ودراسة الفعل الاحتجاجي هي دراسة المعلوم على ما هو به، فإنّنا سنأخذ في هذا السّياق نماذج من الاحتجاج في المجتمع التّونسي كسند لتحليل الفعل الاحتجاجي عبر أحداث الحوض المنجمي بقفصة، وتجربة "جمنة" التعاضدية في قبلي، وحراك "الكامور" وطلب تأميم ما يعرف بالثروة البترولية في تطاوين.

ويدعونا ذلك إلى البحث عمّا إذا كانت الاحتجاجات هي المحرّك الأساسي لتحوّلات المجتمع التونسي أو هي أحد تجلّيات هذه التحوّلات؟ ثم إلى أي مدى يعتبر الجنوب التّونسي التّربة الخصبة لظهور احتجاجات اجتماعية لها سبق تاريخي ودور مركزي في تحوّلات المجتمع التونسي من خلال التجارب المعتمدة في البحث؟ وما هو الوجه الخفيّ لتنامي الاحتجاجات في الجنوب الغربي دون غيره من المناطق؟

يقتضي التمشّي المنهجي إذًا مرحلتين أساسيتين :

- تتناول الأولى الفعل الاحتجاجي بوصفه ظاهرة سوسيولوجية في المجتمع التونسي المعاصر من خلال دراسة ثلاث تجارب محلّية مُخْتلفٌ بعضها عن بعض بحسب خصوصية كل مجتمع محلّي.
- تتناول الثّانية ما يتخفى سوسيولوجيا وراء الفعل الاحتجاجي من ملامح تغيّر مجتمعي وتداخل بين المحلّي الخصوصي والمعولم اقتصاديا واجتماعيا.

أولا : أصول الفعل الاحتجاجي في المجتمع التونسي المعاصر

أشار بلومر في تأكيده دور الحراك الاجتماعي - رغم اختلاف مفهوم الحراك على الاحتجاج- في تغيير المجتمع إلى أنّ "الحركة الاجتماعية هي جهد جماعي يرمي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرّة في مجتمع معيّن". فقوى التغيير في المجتمعات المعاصرة هي في الأصل نتاج للمؤسّسات التّربوية والمهنية الجديدة التي راهنت على الرّأسمال البشري المتعلّم والنّخب البيروقراطية مثل "الياقات البيضاء"[1] ودورها في تطوير صيغة العمل عبر معارفهم المهنية وتميّزهم العلمي من ناحية، وعبر احتجاجاتهم ومطالبتهم بحقوقهم في الوسط المهني من ناحية ثانية. وكانت أولى الحركات الاحتجاجية ما تعرف "ببروليتاريا المعرفة[2]" التي وجّهت سهامها إلى الدولة سواء كانت "دولة-رفاه"[3] تستند على روح الرّأسمالية أو

---

[1]- مصطلح الياقات البيضاء ظهر في شركة جنرال موتورز ويعني الأشخاص الذين لهم مكانة معتبرة ويرتدون الياقات النظيفة في دلالة رمزية على مهنيتهم. وارتبط هذا المصطلح بالفعل الاحتجاجي وكان أصحاب الياقات البيضاء يقومون بحراك غير مشروع للحصول على بعض المطالب مثل قطع الطريق عن المارة وحرق المقرات العامة و الخاصة وغيره. وللتوسع يرجى العودة الى عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز رايت ميلز Charles Wright Mills : white collar : the American middle classes. Oxford. University press. New york.1951.

[2]- بروليتاريا المعرفة هي عادة الشّريحة المنتجة والتي لها معارف قادرة على توظيفها في مهنها، غير أنّ سلطة القرار السياسي أو الإداري ليست لها، بل لأصحاب العمل أو للسّاسة.

[3]- هانس- بيترمارتن وهارالد شومان: فخّ العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. ترجمة د.عدنان عباس علي. مراجعة ا.د. رمزي زكي. سلسلة عالم المعرفة .العدد 238. الكويت. دولة الرفاه لا تتحدّد بصفتها بنية اقتصادية واسعة فقط، وإنّما يتطلب أيضا وجود نظام حكم ديمقراطي يعترف بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية لمواطنيه. وفي هذا السياق فان الخدمات التي تقدمها دولة الرفاه لمواطنيها ليست امتيازا بل هي جزء من الحقوق الأساسية التي يستحقها كل فرد من المجتمع. و بناءً على ذلك يمكن القول إنّها دولة تلبي الحاجات الأساسية لمواطنيها كجزء من الحقوق الأساسية لهم.

"دولة- حرب" تعتمد السّيطرة على أسواق الأسلحة أو "دولة-كولونيالية"[1] تسعى إلى تأبيد الاستعمار والإبقاء عليه.

وقد انحصر الفعل الاحتجاجي على وجه الخصوص في نهاية السّبعينات وبداية الثمانينات (1978 – 1983) داخل أسوار الجامعة، كثيرا ما كان ينظر اليه أنّه أحد التعبيرات النخبوية الضيّقة يدعمها الصّراع الأيديولوجي الفكري الذي عمّق الهوّة بين جمهور الجامعة، ونخب متشبّعة بأيديولوجيا تنظيرية لا علاقة لها بالواقع[2]. وفي مرحلة متقدّمة من تاريخ الاحتجاجات شهدت المجتمعات ظهور نّماذج جديدة لحركات اجتماعية يقودها الفلاحون[3] أو بعض عمّال المصانع والشّركات الكبرى أو ممثلو الحركات النّسوية وكثيرا من الناشطين الحقوقين خاصّة في النّموذج التونسي بعد 2011. وأصبح هذا التطور في الفعل الاحتجاجي من الجامعة إلى المؤسسة المهنية إلى المجتمع المدني أكثر تعبيرا عن واقع جديد تعيشه المجتمعات المحلّية وبعض الفئات المهنية. وطال ذلك مجتمعات محلّية تعتمد على قطاع الفلاحة و"فتات" انجازات ما يُعرف «بالدّولة الوطنية".

وفي رأينا أنّ الفعل الاحتجاجي في السّنوات القليلة الماضية (بداية من سنة 2011) قد تزايد بدرجة غير متوقّعة. ولعلّ مردّ ذلك ما لحق بخرّيجي الجامعة التونسية ومختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمع التونسي المعاصر من سياسات تهميش

---

[1]- مصطلح أنتجه اليكسيس دو توكفيل في كتابه بعنوان

. Tocqueville, Alexis de. *Democracy in America*, Chicago: University of Chicago, 2000, pp. 257–258.

[2]- لمزيد التعمّق يرجى الإطلاع على كتاب الدكتور علي ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة (تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة). القاهرة. مكتبة الإنجلو المصرية، ط1، 2012. أو مقال الأستاذ الدكتور سعيدي محمد: المثقف والسلطة والحراك الاجتماعي في الوطن العربي. موقع أرنتروبوس www.aranthropos.com

[3]- من ذلك مثلا تفشّي ظاهرة توزيع الحليب مجانا على المواطنين وتفريغ محصول حليب الأبقار في الشّارع دون تسليمه للمصانع المختصّة لتحويله احتجاجا على ارتفاع الكلفة وانخفاض قيمة المرابيح كفعل احتجاجي لدى كبار الفلّاحين الذين يقومون بتربية الأبقار.

وعطالة مهنية، التي جعلته يرفض الاستكانة والخمول إزاء اختيارات تنموية ليست في تطلّعات هذه الشريحة[1]، ثمّ منهجية اشتغال الدّولة التي أصبحت دون تطلّعات خرّيجي الجامعات وما ترتّب عن ذلك من تنامي لظاهرة البطالة وغياب التنمية وارتفاع درجة السّخط المجتمعي إزاء منطق تعاطيها مع استحقاقات المجتمع.

هذه المعطيات تجعلنا نقيم ترابطا منطقيا بين الشّباب [2] بصفته شريحة اجتماعية تتميّز بالديناميكية، والاحتجاج بصفته فعلا اجتماعيا في تزايد مطّرد في المجتمع[3]. فتنامي ظاهرة الاحتجاجات تؤكد وضع اجتماعي معيّن للشّباب دعمته الدولة بسياسات معيّنة، فنسق الاحتجاجات تعزّز خاصّة عندما طالت

---

[1]- محمد على بن زينة: جيل الثورة: قراءة سوسيو-ديمغرافية في تحوّلات واقع الشباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في قيام الثورة التونسية. الفصل الثالث من كتاب: الثورة التونسية: القادح المحلّي تحت مجهر العلوم الإنسانية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ط1. 2014. مجموعة مؤلفين.

[2]- يتميز الشباب بقدرة خلاقة على الفعل وردة الفعل, ويصعب تحديده وضبط ملامحه السوسيولوجية بدقة. وقد اعتبر بورديو أن الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية هي حدود اعتباطية لا تخضع لمنطق محدد. فلا نقدر على تحديد نهاية الشباب ولا بداية الشيخوخة والفئات الاجتماعية حسب رأيه هي نتاج بناء مجتمعي. فالشباب هو حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية أو شريحة عمرية فقط ويتميز بدرجة عالية من الديناميكية والحيوية والمرونة المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر والقدرة على التضحية. P. Bourdieu : questions de sociologie. Editions de minuit. 1984. pp143-154.

[3]- عرف المجتمع التونسي تحولات سوسيو- ديمغرافية أظهرت أن الفشل الدراسي والعجز عن الحصول على عمل قارّ لمجابهة متطلبات الحياة أفرز لنا شبابًا غير قادر على إحداث تغيير في مستوى دوره بالشكل الذي يحدده النظام الاجتماعي. ولعلّ مردّ ذلك إلى أن التجربة التونسية يظهر فيها الشباب"الحلقة الضعيفة في التماسك الاجتماعي" بحسب تعبير إدغار موران (Edgan Morin). ولكن رغم انسداد قنوات الحراك الاجتماعي وضعف الفرص واستحواذ الفئة العاملة على أغلب الرساميل، فان الباحث إدريس بن سعيد اعتبر أن الشباب هو طاقة خلاقة وهدرها مغامرة كبيرة للمجتمع لها تبعاتها ومساوئها، وأصبح الشباب بوصلة لكلّ المجتمع بما فيه ساسته وأصحاب القرار فيه.

الشّباب في أحلامه وعالمه الخاص، ومسّت القطاعات الحيوية في الاقتصاد التّونسي من مناجم وفلاحة وصناعة وسياحة وغيرها.

فتنامي الفعل الاحتجاجي –على الأقل في السنوات الثلاث التي تلت مباشرة الثورة رغم ما بدا عليه من تراجع نسبي سنتي 2012 و2013 مقارنة بسنة 2011. وارتباط العودة إلى نسق الانتاج الأصلي بتجدّد الأمل لدى عدد هام من الشباب يتوقف إلى حدّ بعيد على تغيّر في السياسات التنموية، خاصّة أنّ الشباب يعيش أزمة ثقة مع الحكومات المتعاقبة التي لم تظهر نجاعة في مستوى اختياراتها الاقتصادية والاجتماعية لاستقرار الإنتاج وتحسّن طاقة التّشغيل[1].

أمّا عن تصاعد الاحتجاجات بحسب الجهات فقد كانت متنوّعة بحسب أهمّية الخارطة الجغرافية للمؤسّسات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد الوطني. فخصوصية الاحتجاجات في الحوض المنجمي كانت لثقل الثروة المنجمية محلّيا ووطنيا، وجمنة في ولاية قبلي لقيمة محصول التّمور ودوره في حياة الأهالي والكامور في ولاية تطاوين لقيمة الثّروة البترولية. فهو توزّع حسب القطاعات الفاعلة هنا وهناك ودورها في الخارطة الاقتصادية الوطنية. فالاستقرار في مستوى الإنتاج سواء في قطاع المناجم أو في قطاع الفلاحة وانتاج التمور أو في انتاج البترول يستوجب استقرارا مهنيا للمجتمع العمالي في هذه القطاعات مجتمعة، ويعيد الأمل إلى اليد العاملة ويؤسّس لمرحلة جديدة تظهر فيها الدّولة أكثر حرصا وقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجهات في مستوى التشغيل والتنمية.

---

[1]- تجدر الإشارة في هذا السياق وبحسب موقع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقرير شهر جانفي 2016 حول الاحتجاجات، إلى أنّ أغلب الشرائح المهنية المحتجة هي عمال الحظائر، أصحاب الشهادات العليا والمعطّلين عن العمل، يلي هذه الشريحة في الدرجة الثانية السكان والعمال والفلاحون والنشطاء الحقوقيون، وفي المستوى الثالث نجد الموظفون وأهالي الشهداء والأطباء و الإطارات شبه الطبية. موقع الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.https : www.escr-net.org

وفي الجهات التي أجريت فيها الدّراسة توجَدُ "محفّزات" لتنامي ظاهرة الفعل الاحتجاجي لها خصوصيتها الاجتماعية والديمغرافية، إذ يضمّ الجنوب الغربي ولايات قفصة وقبلي وتوزر، وتشترك جميعها في نسبة فقر مرتفعة تصل بين 30% و40%، وحوالي 25% نسبة البطالة[1] والتي كما أشرنا تمسّ شريحة اجتماعية بعينها، وتتميز بمناخ صحراوي له خصوصياته ويستوجب للعيش فيه بنية تحتية قويّة ومرافق حياتية مساعدة، وتعتمد على المناجم والفلاحة والتجارة الموازية عبر ليبيا والجزائر كأنشطة أساسية.

ورغم أداء النّخب وطرق تعاطيها مع الاحتجاجات سواء في مستوى الأحزاب أو في مستوى المجتمع المدني وعدم تفاعلها الايجابي وظهورها كما لو أنّها فراشات تحبّ الضّوء وتتسابق للظّهور الإعلامي لتستغلّ الفعل الاحتجاجي فإنّ يقظة المحتجّين حالت في عديد من النّماذج دون السّطو على تحرّكاتها ورفعت شعارات الدعم دون محاولة إجهاض الاحتجاجات وضربها من الداخل [2].

I. خصائص بعض التجارب المحلّية من الفعل الاحتجاجي

رغم بعض الفوارق في مستوى الأشكال التعبيرية والتنظيمية والاحتجاجية التي ظهرت في المجتمعات المحلّية، فإنّ قسمًا كبيرًا منها قد عبّر عن رفضه للاختيارات التّنموية المعتمدة، وعن درجة السّخط التي يستبطنها المجتمع والذي يدعو في احتجاجاته إلى مراجعتها لترميم العلاقة مع الدولة عبر القطع مع المنوال التنموي المفروض فرضا دون تجاوب محلّي.

[1] - بحسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

[2] - يظهر ذلك من خلال إصدار بيانات دعم من أغلب الأحزاب (معارضة وموالات) للحراك دون تحمل مسؤوليات فعلية لمساعدة هذه الجهات لبعث التنمية والتشغيل.

ولعلّ تجارب الجنوب التونسي المخصوصة في الاحتجاجات قد بيّنت أنّ استحقاقات التّنمية غير التي تسعى الدولة إلى تطبيقها وتثبيتها، وهي أحد مسوّغاتها وبعض من خصوصياتها المحلّية بحسب عمق المجتمع التي تنشأ فيه.

1. خصائص الاحتجاجات في تجربة الحوض المنجمي

إنّ الاحتجاج الاجتماعي غالبا ما يكون فعل (فردي أو جماعي) استثنائي في علاقة بنسق تغير المجتمع، وغالبا ما يُحْدِث شللا في المناطق الحضرية ويعطّل نسق الإنتاج ويحدث رجّة تربك أي جهة مستفيدة من استقرار النّسق العام. وهو ما يذكرنا بما وقع في فرنسا عندما تحرّك شباب ضواحي باريس والمدن الكبرى سنة 2008 للمطالبة بمزيد من العدالة الاجتماعية والإدماجين الاجتماعي والاقتصادي، وفي تونس عندما تصاعدت وتيرة الاحتجاجات المطالبة بالحرّية والعدالة أواخر سنة 2010 وبداية سنة2011 [1]. فرغم الأشكال السّلمية وما يظهره الفاعلون من قدرة على التنظّم والتّعبئة[2]، فإنّ تبعات أحداثه غير متوقّعة، نتيجة عدم التكهّن لا بردّة فعل السّلطة ولا بطول نفس المحتجين، وهو ما يجعل منسوب الشكّ في ما قد ينجم عنها من نتائج أكثر ارتفاعا، فيزيدها توتّرا وضبابية وفي أحيان أخرى يغذّيها بمنسوب عنفي من الطّرفين.

لقد بيّنت الاحتجاجات الاجتماعية التي وقعت في مجتمع الحوض المنجمي ملامح قوى اجتماعية جديدة ترى في نفسها الكفاءة والأهلية في أن تكون شريكا فعليّا في

---

[1]- منشورات منظمة العفو الدولية: عام على الثورات – حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ط1. 2012. ص ص 3 – 31.

ثم تقرير حرية الرأي والتعبير في الدول العربية لعام 2017 (تونس وليبيا) ص 21 – 25 / ص 57– 61.

[2]- يحرص الفاعلون في الاحتجاج على توفير الأمن الدّاخلي وحماية النّساء وفي الاعتصام يتمّ توفير الدّواء والغذاء ويتمّ التنشيط عبر أداء بعض الأغاني ذات الصلة بالاعتصام مثل أغاني لزهر الضّاوي وأغاني فرقة أولاد المناجم. ويتنافس الأفراد على توفير كل ما يستحقه المعتصم بحيث يسهر المعتصمون إلى آخر اللّيل منشغلين بالتّعبئة و التأطير والتّنسيق عبر طرق مختلفة ومتعدّدة.

التّنمية وفي رسم معالم واقع اقتصادي واجتماعي مختلف وحمل ضمانات لمجتمعات محلّية عانت من البطالة والفقر وغياب التّنمية على مدى عقود طويلة.

وشهدت وتيرة الاحتجاجات تبعا لذلك حراكا جغرافيا وتوسّعا تدريجيا بدأ من المدن ومقرّات الدولة ومراكز الأمن ووصل إلى الأرياف وأحياء المدن الصّغرى والطرقات الحيوية في المظيلة والرديف وأم العرايس والمتلوي. ورفعت أثناء ذلك شعارات محلّية جامعة للحوض المنجمي ومدروسة لغرض التعبئة مثل : شعار

"الحوض المنجمي جُرْحٌ يَنْزِفُ، وثروات تُسْتَنزفُ".

ولعلّ تقلّص الامتداد الأفقي للاحتجاج هو الذي أربك الدولة لأنّه يستمدّ قوّته من المنطق العروشي والمناطقي والقبائلي ويقع فيه دمج السّياسي مع الاجتماعي ويصعب على السّلطة فكّ ارتباطاته الدّاخلية.

فالمطالبة بالشّفافية في مناظرات التّشغيل وإعادة النّظر في مناظرات الانتداب سنة 2008 في شركة فسفاط قفصة تزامن مع أعمال نهب وتخريب وحرق للممتلكات العامّة في إطار التشفّي من الدّولة ومن المشرفين على تسيير هياكلها. وتحوّل في مرحلة ثانية إلى رفع شعارات سياسيّة تطالب بإسقاط النّظام القائم، قبل أن تعود الحركات الاجتماعية إلى المربّع الأول منادية بضرورة توفير الشّغل والتحكّم في أسعار السّوق. وكان نُضجُ الاحتجاجات الاجتماعية قد أثّر في مسار الحراك المجتمعي، وتحوّل من مطلب محاكمة النّظام إلى مطلب تغيير الخيارات التّنموية وخلق فرص إدماج مهني عادلة ومجزية لخرّيجي الجامعة. وهو ما عبّر عنه غي روشى (Guy Rocher) في وصفه لمسار حركة الاحتجاج بقوله "إنّها تنظيم مهيكل ومحدّد له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدّفاع عن قضايا محدّدة". فهي تعبّر على مفتتح مرحلة من التاريخ وبداية لحظة اجتماعية مختلفة

عبر ما يعرف ب"ملاحظات منتصف اللّيل"[1] التي تخترق الظلام وتظهر الواقع كما هو، وتقف لفضح سياسات التشغيل المعتمدة وتتصدّى لظاهرة ارتفاع الأسعار عبر فتح السّوق الجزائرية والسّوق اللّيبية وتنامي ظاهرة التجارة الموازية.

لقد أسفرت خمسة أيّام من الاحتجاجات في شوارع مدن الحوض المنجمي في 2008 على مصادمات عنيفة مع الشّرطة خلّفت شهداء وموقوفين ومطرودين وبالتّوازي مع ذلك تنامت نضالية عمّال المناجم المناهضين للعمل المعرّق[2]، ووقف إلى جانب المتظاهرين عدد من الحقوقيين والنّقابيين دفاعا ودعما وتأطيرا. وكان ذلك بمثابة الإشارة التي أعطيت لبقية المجتمعات المحلية لهندسة حياتها من جديد برؤية جديدة.

2. احتجاجات "جمنة" وملامح الاقتصاد التضامني

ما نقصده بالاقتصاد التضامني سوف يتضح من خلال وصف مسار تجربة "المجتمع الجمني[3]"، الذي يعني خلق ديناميكية تنموية مجتمعية محلّية لها خصوصيتها، وتثمين موارد ومؤهلات المجتمعات المحلّية عبر تشريكها في القرار والفعل وتعبئة روح المواطنة لدى أفرادها والتّمكين الاقتصادي المستدام محلّيا. ولعلّ دخول منظّمة العمل الدّولية على الخط ومشاركتها في جلسة إمضاء العقد

---

[1] 1995 "Midnight notes collective" هي حركة اجتماعية ظهرت في أوروبا وسمّيت كذلك لدورها في زمن الظلم والظلام بصفتها تنير الطريق لمن يصعب عليه رؤية الأشياء بمنظار الحقيقة. وللتوسّع يرجى الإطلاع على الفصل الثالث "يسار عولمي؟ حركات اجتماعية في عصر العوالم الثلاث". عالم المعرفة. ص68. تاليف مايكل دينينغ: الثقافة في عصر العوالم الثلاثة

[2] - صفة المعرّق anti-sweatshop activism أطلقت في مرحلة تاريخية ما على المصانع والمعامل التي تمعن في استغلال العمّال، فيتمّ استخدامهم لساعات عمل طويلة مقابل تأجير ضعيف وأحيانا في ظروف مهنية غير آمنة.

[3] - نسبة إلى مدينة جمنة واقعة في الجنوب التونسي بولاية قبلي

الاجتماعي[1] هو دليل على أهمّية البدائل التّنموية القائمة على قيم التّضامن والتكافل وترسيخ روح المسؤولية والتّسيير المحلّي الطّوعي من ناحية ودليل على توسيع دائرة التفاوض وخروج المطالب المحلية إلى الكوني من ناحية أخرى.

وقد مثّلت تجربة "جمعيّة حماية واحات جمنة[2]" أنموذجا لمشروع اقتصادي تضامني تشاركي، تخطّت فيه ما هو حزبي سياسي -والذي أمكن له اختراق نماذج أخرى من الحراك الاحتجاجي وأخلّ بأهدافها الاقتصاديّة والاجتماعيّة وجعلها تنحى منحى مرتَبكًا. فقد وقع تطور الاحتجاج من البعد الفئوي القطاعي إلى احتجاج جماهيري، ومن احتجاج تحت غطاء مؤسّسات حزبية ومنظّمات نقابية وحقوقية إلى شكل نضالي يفرز قياداته الميدانية لحظة اندلاعه. ويَظهَرُ هذا الاستبعاد للمؤسّسات التي تقوم بالوساطة بمثابة الحسم في الدّيمقراطية التّمثيلية والمشاركة في صياغة القرار والفعل بالنّيابة. فرغم تعدّدية اللّون السّياسي بين أعضاء الجمعيّة، فإنّهم أثبتوا قدراتِهم على تحويل الاختلاف الأيديولوجي إلى عامل وحدة وقوّة واتّفاق على مبادئ التّجربة التّعاضدية صلب الجمعية وسبل تحقيق أهدافها وبيان أنّ المجتمع المدني يمكن أنّ يكون فاعلا تنمويا فعليا إلى جانب الدّولة، ومعدّلا لاختياراتها الاجتماعية وأحد الضّمانات الرّئيسية لتحقّق هذه الخيارات على أرض الواقع.

"فهنشير واحة جمنة" بولاية قبلي في الجنوب الغربي للبلاد التونسية يعتبر بموجب الاحتجاج الاجتماعي الذي نشب حوله، مصلحة مشتركة تحقّق حاجات

---

[1]- وقع إمضاء العقد الاجتماعي يوم 14 جانفي 2013 بين ثلاثة أطراف فاعلة وهي رئيس الحكومة والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة الأعراف، أي إتحاد الصناعة والتجارة وذلك بالتعاون مع مكتب العمل الدولي وممثلين عن الحكومة البلجيكية. وأهم النقاط التي تضمنها هي: محور النّمو الاقتصادي والتنمية الجهوية، سياسات التّشغيل والتكوين المهني، العلاقات المهنية والعمل اللائق، الحماية الاجتماعية، مأسسة الحوار الثلاثي بين الاتّحاد العام التونسي للشغل ومنظمة الأعراف والدولة، والإتفاق على آليات متابعة تنفيذ بنود العقد.

[2]- هو الإسم القانوني للجمعية بعد المصادقة عليه ونشره في الرائد الرسمي بتاريخ 20 مارس 2012.

"المجتمع الجمني" في التنمية والتشغيل. والجماعة التي سعت إلى تأمين الثروة الفلاحية باسم الجمعية، لا تتكوّن من هياكل عليا بل من فاعلين محلّيين ومتطوّعين. فهي لجنة محلّية مهيكلة في شكل مجلس إدارة للجمعية أو محلّي يتابع الإنتاج ويحرص على الزّيادة فيه ويطوره لصالح المجتمع المحلّي. كما يحرص في الوقت نفسه على تحفيز الشّباب في الانخراط في خدمة المجتمع المحلّي، ودعم مشاركة المرأة عبر تشغيلها وتشريكها في تنمية المجتمع وإضفاء الدّيناميكية عليه مع مراعاة قدراتها عبر تكليفها بعمل لائق وتخصيص قسط من مداخيل "هنشير جمنة" إلى الأنشطة الاجتماعية والصحية والبيئية والثقافية.

لقد التقى عدد من أعضاء الجمعيّة على مَبدإ إعادة تهيئة الأراضي للنّشاط الفلاحي وزراعة بعضها الآخر واستثمار إنتاجها وواردتها في تنمية المجتمع المحلّي هناك. وفي الأثناء قاموا بتشغيل عدد هامّ من شباب الجهة يصل إلى 137عاملا[1] دون اعتبار العمّال الموسميّين وإضفاء بعض الدّيناميكية على حياة المجتمع الجمني[2]. وهو الأمر نفسه الذي جعل الدّولة تعدّل من اختياراتها وتتخلّى عن ثقافة التملّص وتطالب بنصيبها من ملكية الأرض المستغلّة من قبل الجمعيّة سنة 2014 [3]. ولعلّ هذا ما أثار حفيظة المجتمع المحلّي وأعضاء الجمعيّة الذين اعتبروه أحد أشكال السّطو من قبل الدّولة على ممتلكاتهم ، وهو الأمر نفسه الذي تفسّره السلطة المحلّية بواجبها في الوقوف إلى جانب المجتمع لتحقيق التّنمية.

---

[1] - Mohamed KOCHKAR: JEMNA et révolution. Société imprimerie culturelle. Juin 2016. P111.

[2]- في مقابلة أجريناها مع الكاتب العام للجمعية أعلمنا بوجود 3 موظفين، 1 عامل مغازة، 1سائق، و1حارس وأن مرتّب العامل لا يقلّ عن الأجر الادنى وهو 400 د.

[3]- تنظر الدولة بشغف كبير إلى العائدات الهنشير في بتّة بيعها بقيمة مليار و سبع مائة مليون (1.7 مليون دينار) وهو ما أثار حفيظة بعض ساستها.

وأصبحت بموجب ذلك حالات إبرام العقود حول محصول غابات التّمور بمثابة مهرجان دعم الجمعية وتعبئة كلّ المجتمع المدني والدّولي من أجل إنجاح هذه التّجربة التّعاضدية [1]. وكانت في الأثناء العلاقات الدّاخلية بين أعضاء الجمعيّة ورقة رابحة ترفع في وجه السّلطة، وتسمح بمبدإ المبادرة الفرديّة في إطار مبادئها والشفافية والثقة المتبادلة بين أفرادها، وهي علاقات مفتوحة ومرنة انخرط فيها أغلب الأفراد وتطوّر من خلالها مستوى العلاقات في كلّ المجتمع المحلّي، وهو ما عزّز بدوره قيم التّضامن والتّعايش البنّاء بين أعضائها حتّى في إطار اختلافهم الأيديولوجي [2].

ومن ثمّ مَثّلَ "هنشير ستيل[3]" محور الصّراع بين رؤوس أموال محلّية تدْعَمُهَا الدّولة دعما قانونيا ومادّيا ومعنويّا ومجتمع محلّي يرى نفسه الأجدر باستغلال أرضه التي ورثها عن الآباء الأوّلين عملا بما يعتبرونه "الأرض عرض". وقد مثّل هذا الصّراع مساءلة لروح الانتقال الديمقراطي الذي قام على رفض منطق المصلحة الخاصّة، وتوغّل الرّأسمال الوطني المدعوم من الدّولة أو من الرّأسمال الأجنبي في الاستغلال الأحادي لثروات الجهات وإمكاناتها المتنوّعة.

فمنذ اندلاع حراك 2011 استغلّ المجتمع المحلّي بجمنة فرصة استعادة "أرض أجداده" التي سلّمتها الدّولة لصالح الشّركة التّونسية لصناعة الحليب المعروفة باسم"ستيل". وكان ذلك في شكل رفع ما يعتبرونه المظلمة التّاريخية التي تعرضوا

---

[1]- يذكر أحد المستجوبين أعلام من فرنسا قد تضامنوا معهم حيث حضر بعض الفرنسيين منهم أحد أساتذة جامعة ليون1 الذي منحهم قيمة مالية قدرت بألف أورو.

[2]- تجدر الإشارة في هذا السّياق بأنّ مجلس إدارة الجمعية له عدّة ألوان سياسية وأنّ المساهمات لصالح الجمعية وصلت من بعض المستثمرين المحليين إلى 70 ألف دينار ومستثمر آخر تبرّع ب50 ألف دينار في حين جمع المجتمع المحلي 34 ألف دينار وهي بادرة لتأسيس و إنجاح التجربة التضامنية.

[3]- هو أصلا في صيغة تعاضدية بين أسرة واحدة والتي بعثت نزل في قابس إسمه نزل الواحة نسبة إلى واحة جمنة.

لها منذ زمن طويل، وهي استغلال قسمين من الأرض (يبلغ الأول حوالي 111 هكتارًا وتسوغها مقاول طرقات ويبلغ الثاني 74 هكتارًا وتسوغها رجل له صلة بإطار في الداخلية) بدون وجه حقّ. وبحسب المقابلة مع بعض أعضاء الجمعية حاول المسوّغان استمالة الجيّش بناءا على علاقة المحاباة مع السّلطة لتوفير الأمن لهم وحماية "الهنشير" المحاذي لثكنة الجيش، غير أنّ المؤسّسة العسكرية رفضت توظيفها في صراع غير واضح المعالم. وتشكّلت ما تعرف "بجمعية صيانة واحات جمنة" (بعد قرار حلّ ما عرف بروابط حماية الثورة) التي شرعت بشكل تطوّعي منذ تلك الفترة في استغلال "الهنشير" بصفته ملكية لكلّ المجتمع المحلّي.

وأصبحت مداخيل الهنشير توزّع أقساط بين أجور العمّال الذين تزايد عددهم وبين توسيع وتهيئة المشروع وتصرف من العائدات على بعض المشاريع التّنموية التي يستفيد منها أهالي جمنة. ويذهب أحد أفراد المجتمع المحلّي في مقابلة أجريناها معه بقوله:

"إن استغلال أرضنا يذكرنا بسنوات الاستعمار الفرنسي الذي افتكّ أرضنا واستغلّها بدون وجه حقّ، ولكن لمّا خرج المستعمر، دفعنا قيمة مادّية هامّة لاسترجاع أرضنا من الدّولة، غير أنّ الدّولة اعتبرت ذلك مساهمة لتنمية الجهة دون استعادة أراضينا. وتمّ في الأثناء بعث نزل على الأرض المغتصبة، وبعد ذلك فرضت الدّولة مجلس الوصاية في تفويت الأرض لها ومن ثمّة استغلالها لصالح شركة "سوداد" أي شركة التّطوير الفلاحي والتّمور التي تعتبر فرع من شركة ستيل، غير أنّ إفلاس الشّركة العمومية لم يثن الدّولة من كراء الأرض لصالح خواص منذ سنة 2002 لمدة 15 سنة وبأسعار تدعو للحيرة وتوحي بسياسة تشفّ من أهالي جمنة"([1]).

[1]- مقابلة أجريت بتاريخ 22 أفريل 2018 مع أحد سكان جمنة رئيس جمعية صيانة واحات جمنة، وهو متابع لمسار التفاوض مع الدولة حول ملكية الأرض واستغلالها.

يبدو من خلال المقابلة أنّ العلاقة بين المجتمع المحلّي والدّولة يشوبها الكثير من التوتّر والمهادنة، إذ يبدو الأهالي غير راضين بما يعتبروه وضع يد الدولة على أراضيهم دون موافقة منهم واستغلالها بما يتنافى ومصلحة "المجتمع الجمني"في نظرهم. وما زاد الأمر تعقيدا هو التفويت فيها على وجه الكراء لشركات تستغلّها لصالحها دون تمتّع أهلها بأدنى منافعها. وقد مثّل ذلك بمثابة "القطرة التي أفاضت الكأس" في تاريخ علاقة السلطة بالمجتمع المحلّي الجمني، وظهور ملامح تمثّل جديد لصورة الدّولة لدى الشّباب المحتجّ الذي استبطن ثقافة التشفّي والثّأر من الدولة التي انتظروا منها لعب دور الحاضنة، فإذا بها تتحوّل إلى وسيط لصالح رأس المال الخاص.

لقد بيّنت هذه التجربة قدرة المجتمع المحلّي على التصرّف في الأرض وإدارة شؤون ثروته الفلاحية بمفرده، من خلال ارتفاع عدد العمال في الجمعية والزّيادة في عدد المستفيدين من الأرض الاشتراكية كأجراء ، وفي الرّفع من أجورهم في الجمعية والزّيادة في الإنتاج والرّفع في المداخيل. فضلا عن رمزية التّجربة التي تبيّن قدرة المجتمع المحلّي على تحقيق التّضامن وظهور ثقافة التطوّع والعمل دون مقابل مادّي. وسعت الجمعيّة أيضا إلى شراء المعدّات والتجهيزات والفواتير وتشبيك الهنشير بمياه الرّي. وقامت ببعث بعض المشاريع مثل تهيئة السّوق البلدي وسط المدينة للانتصاب بالتّمور والدوّاب، وبناء بعض الوحدات الصّحية وتهيئة جزء من ساحة إحدى مدارس جمنة، وبناء قاعة مطالعة وقاعة أساتذة في المدرسة الأخرى بالجهة نفسها وتهيئة ملعب الحيّ وقاعة رياضية وتجهيز بعض المساجد وبعث مدرسة قرآنية ودعم مركز المتخلّفين ذهنيا وشراء سيارة إسعاف لمستشفى جمنة. وطال دعم الجمعية بعض الجمعيات الأخرى في قبلي ومدرسة ابتدائية في قفصة بحسب أمين مال الجمعية.

فالجديد في ثقافة عمل الجمعية هو أنّها تحت رعاية أهل المدينة ويقظة المجتمع المحلّي المستفيد الأوّل منها ومن عائداتها. ثمّ إنّ الهيئة المديرة لها لا تعتزم البقاء

على رأس الجمعية إذا وجد من يرغب في تحمّل مسؤولياته إزاء جهته، فالمهمّ أن لا يضيع حق الجمنيين من جديد على حدّ قول أحد المستجوبين.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أنّ محدّدات الفعل الاحتجاجي لا تقتصر على الأسباب الاقتصادية فقط، فأزمة الدّولة مع مجتمع جمنة هي أزمة ثقافية بالأساس تتحدّد بمرجعيات قيمية وبتمثّلات تقليدية على "نبل الدّولة" ([1]) La noblesse d'Etat وصدقيتها. فتنامي الفعل الاحتجاجي والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والتمييز الايجابي([2]) والحرّية والأمن والكرامة لا يمكن إلا أن تكون مبرّرا على أنّ نموذج الدّولة الما- بعد اجتماعية قد فَشلَ في تحقيق هذه القيم. فللاحتجاج الشّبابي في واحات جمنة أبعاده الثّقافية، لأنّ الحافز - فضلا عن البعد المطلبي الاقتصادي -، هو الرّغبة في تأكيد الذّات من خلال مقارعة عنف الدّولة بعنف المجتمع، عبر المواجهة مع وحدات الأمن وتبادل العنف لنيل المطالب وفرض المطالب المجتمعية ورفع شعارات دالّة على عقيدة المواجهة مثل رفع شعارات:

"قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق"، "جمنة نجاح تجربة ... نجاح ثورة".

تعتبر الاحتجاجات في جهة جمنة ردّة فعل جماعية قوّية علي سياسة الدولة بقيادة طاقات شبابية، وهو تعاطي مع وضع مأزوم تفسّره شعارات المحتجّين نتيجة سياسات تنموية مسقطة، وأشبه "بالاحتجاجات الاجتماعية التي تعكس حركة مجتمعات لها خصوصياتها التّاريخية وتجاربها التّنموية التي لم تعرفها

[1] - Pierre Bourdieu : le sens commun, la noblesse d'Etat. Grandes écoles et esprit de corps. Les éditions de minuits.

[2] - هو مفهوم ظهر في المجتمع التونسي مع دستور 2014، ويقصد به إعطاء الأولوية في التنمية إلى المجتمعات التي تضرّرت من سياسة التّوزيع غير العادل لموارد التنمية في فترة الدولة الوطنية وردّ الاعتبار لهذه الجهات عبر تمييزها ايجابيا.

مجتمعات أخرى"([1]). إذ يصعب فهم المنطق الذي يوجّه الفعل الاحتجاجي لدى الشّباب، ما لم ننظر إلى فعله ذاك في سياق مجتمعي له خصوصياته.

فمن خلال هذه التجربة يمكن القول إنّ الشّباب لم يعد إنتاجا خالصا لمؤسّساته التقليدية بشكل آلي وميكانيكي مثل الأسرة والتي ظلّت في أغلب جهات البلاد التّونسية تتحكّم فيه لعقود طويلة من الزّمن ، بل غَدَا فعلا مشتركا بين الدّولة بشكل غير مباشر عبر سياسات غالبا ما تظهر عدائيتها للشّباب فتكون طرفا في تشكيل ردّة فعل المحتجّ وبين مجتمع محلّي لا يقدر على خدمة الشّباب إلا بوصفه إطارا اجتماعيا لفعله وتشكّل هويته الخاصّة.

3. تجربة إحتجاجات "الكامور" ومطالب تأميم الثروة البترولية

يمثّل حراك الكامور أحد أوجه الاحتجاج الذي اندلع في تونس بعد 2011 من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي تزايد تدريجيا، ووصل حسب الإحصائيات الرّسمية إلى 10452 تحرّك احتجاجي خلال سنة 2017 نتيجة حجم الزّيادات في الضّرائب وغلاء الأسعار مقابل كبح زيادات الأجور والتحكم فيها([2]). ويعتبر الأنموذج الاحتجاجي في الكامور أنموذجا متميّزا إلى حدّ مَّا، مقارنة ببقية الاحتجاجات في بقية الجهات من حيث الشّكل والمضمون. إذ كان له بعد وظيفيّ تنظيميّ يتوافق فيه مع خصوصية فاعليه والمجتمع المحلّي الذي دارت فيه الأحداث.

لقد كانت مطالب التّنمية والتّشغيل هي القاسم المشترك بين أغلب الاحتجاجات إلا أنّ مظاهر تنامي الوعي المواطني من خلال مطالب الحوكمة والتشغيل

---

[1]- عمر الزعفوري. محاولة لفهم الأشكال الجديدة للعنف في ضوء التجارب التحديثية في المجتمعات التابعة. مجلة إضافات. عدد12. خريف 2010. ص124.

[2]- صدر عن المؤتمر الوطني الثاني للحركات الاجتماعية – تنوع، صمود، تضامن- أيام 30-31 مارس و 1 أفريل 2018. وحسب المرصد الاجتماعي التونسي فإن : 4416 احتجاج سنة 2015، 8713 احتجاج سنة 2016، إلى أن يصل إلى 10452 احتجاج سنة 2017.

ومراجعة دور القطاعين العام والخاص وحق الجهة في التنمية هو الذي زاد في درجة السّخط المجتمعي. ونجم عن ذلك تدخل المنظمة الشغيلة في محاولة للعب دور الوسيط بين الدولة والمحتجين. وظهرت معالم نظام قيمي جديد تغيّرت فيه صورة الدولة أثناء مسار كامل من تشكّل ثقافة احتجاجية سمتها الأساسية التركيب والمزج بين عمق مجتمعي لا يزال له دور بالغ الأهمية وسياق اجتماعي وسياسي واقتصادي مختلف وهو ما جعل البعض يصفه بالترميق القيمي([1]).

غير أنّه رغم تعدّد التجارب في الحراك الاجتماعي من الحوض المنجمي بقفصة، إلى الكامور بتطاوين، إلى جمنة بقبلي، فإنّ كلّها لم ترتق إلى تحقيق أهداف مرجوّة. ذلك أنّ كل أشكال الدّعم بما في ذلك الدّعم الحقوقي والحزبي والمدني لم يرتق إلى مستوى العنصر الفاعل المؤثّر وبقي في حدود البيانات الدّاعمة والزّيارات الجوفاء التي لا تخرج عن بعدها الرّمزي عند المعتصمين والمحتجّين. فالتّضامن شكل من أشكال الضغط يدلّ على أنّ فاعله ليس طرفا معنيّا بمسار التّفاوض ولا بنتيجته، وأنّ دوره يبقى في حدوده بعده الرمزي.

وفي النّهاية مثّلت تجربة الحراك الاجتماعي في تونس عامة منذ حراك 2008، تطوّرا في مستوى الشّكل التّنظيمي والأهداف المرتقبة ومسارات التّفاوض، غير أنّها بقيت تدور حول المطالب الاجتماعية والاقتصادية بشكل أساسي رغم وجود مطالب ثقافية مع بعض الحالات المعزولة، وهو ما جعل للدّولة بوصفها فاعلًا أساسيّا لها اختيارات غير مستقرّة وغير واضحة استراتيجيا ومنهكة بتعاقب الحكومات وتنامي المطلبية. وأسّس ذلك على تقاليد احتجاجية متزايدة، ودفع إلى التّدقيق في أشكال التعبئة وخياراتها وطرق تنظيمها وسبل دعمها محلّيا ووطنيا ودوليا. هذا مع الحفاظ على خطّ المطالب وتحصين الاحتجاج الاجتماعي من

---

[1]- بناني عز العرب الحكيم: ثقافة الاحتجاج بين الفلسفة والقانون: مقالات في الدين والسياسة. مختبر الدراسات الرشدية لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. www.mominoun.com

المزايدات وتغوّل الوسطاء وانتعاش "ثقافة المناولة" التي شملت مطالب المحتجين.

وتعتبر منطقة الكامور إحدى المناطق الإستراتيجية للدّولة لأنّها تتركّز فيها محطّة لضخّ البترول في الصّحراء، وهي تمثّل أحد الأجنحة الاقتصادية لولاية تطاوين بصفة خاصة والبلاد التونسية بصفة عامة، إضافة إلى لإنتاج الغاز والجبس. وكان للدّولة دور كبير في اندلاع الاحتجاجات بشكل غير مباشر نظرا إلى غيابها الفاعل، هوما أدّى إلى تنامي ظاهرة التجارة عبر الحدود وتعاطي النّشاط الفلاحي الذي يقوم علي تربية الماشية وتجارتها عبر الحدود التّونسية-اللّيبية ويذهب أحد منسّقي الحراك إلى القول إنّ:

"الدّولة في تحالف مع منظّمة الأعراف، وقد تورّطت مع رئيسة المنظّمة وسمحت لشركتها ببناء خطّ أنابيب ضمن مشروع غاز الجنوب لصالح تطاوين، والتي سعت بصفتها أصيلة ولاية قابس - بأن لا يبقى المشروع في حدود ولاية تطاوين وأن تطول منافعه الولايات المجاورة. وهو ما أدى إلى تزايد سخط ونقمة الشّباب المعطّل واحتكار شركات خدمات بترولية عقود المناولة والإعاشة والحراسة والنّقل"([1]).

ونتيجة سياسات الدولة تزايد الغضب المجتمعي خاصّة على اثر عملية الدّهس التي توفّي فيها ابن تطاوين أنور السّكرافي وهو ما أنتج عنفًا مضادًا واسع النّطاق دفع المجتمع المحلي بالكامور إلى المطالبة بتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية ورفع التهميش والحيف اللذين ينهكان المجتمع المحلي. وتبعا لتطور الأحداث وتواليها ونتيجة لسلمية الاحتجاجات الاجتماعية وتنظيمها قامت سياسة الدولة بالتعاطي مع الموضوع بشيء من المهادنة والديماغوجيا عبر الحلول المؤقتة وردّات

[1]- أجريت هذه المقابلة بتاريخ 22 مارس 2018.

الفعل الحينية والارتجالية قصد امتصاص الاحتقان الاجتماعي([1]) في محاولة لبذل الجهود الممكنة ومقاومة للتّغيير النّاتج عن قوّة الاحتجاجات الاجتماعية وكانت جهود الدولة منصبّة على إمكانات التغيير في السّياسات والخيارات لغرض مقاومة تنامي الظاهرة الاحتجاجية الصّاعدة فلم يسلم ظهور الاحتجاج... في كافة المناطق من هذا الوصم السّياسي لشروط إنتاجه دون اعتبار الحساسية التّاريخية لمناطق الجنوب مع الدّولة واستحضار أيضا لسلمية الحراك الذي يورّط أجهزة الدّولة ويجعلها مطالبة بحلّ مجز يساهم في التقليص من حالات العنف.

ضمن هذا السّياق تنامى الفعل الاحتجاجي ليكون أحد التحدّيات الأساسية للدّولة بفعل الارتباط السّببي بين الاحتجاج ونتائجه مثل الفقر والتّهميش والبطالة. فأصبحت أهداف الدّولة بعد ضعف خياراتها في التصدّي لتلك الأسباب تسعى إلى سحب الشّرعية عن الفعل الاحتجاجي عبر ربطه بأعمال الشّغب وإثارة الفوضى وذلك باستقطاب أغلب مكوّنات النّخبة المثقّفة وتوظيفها في اتجاه ثقافة المهادنة والعمل على إظهار الاحتجاج شكلًا من أشكال المطلبية المبالغ فيها. وتطوّر بالتوازي مع ذلك سقف مطالب المحتجين مثل مطالب تأمين الثروة البترولية بصفتها ملكية وطنية وظلّ تعاطي الدّولة مع الحراك الاجتماعي ملازما لخيارات السّاسة وقدرة الفاعلين في الحراك الاجتماعي على تنظيم أنفسهم وتغيير رهاناتهم بحسب ردّة الفعل الرسمية من جانب الدّولة.

وفي سياق الوضع المتأزّم الذي طبع علاقة مجتمعات الجنوب التّونسي بالدّولة المركزية والممركّزة على مدى تاريخها الاجتماعي([2]) بأكمله انتقل البراديغم الرّدعي لمواجهة الأحداث من فعل الانفصال إلى فعل الفتنة، أي من التّهديد بالاستقلال

---

[1] - Frédéric Vairel : politique et mouvement sociaux au Maroc : la révolution désamorcée. Presses de sciences po(P.F.N.S.P).2014.

[2] - محمد نجيب بوطالب :الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

في مستوى استغلال الثروة البترولية بعيدا عن تدخل الرّأسمال الأجنبي ووسائله المحلية، إلى المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الجهات المعزولة وأولوية هذه الجهات في التمتّع بعائدات الثروة الباطنية (الفسفاط في قفصة والتّمور في قبلي والبترول في تطاوين).

وفي المقابل عبّرت الظاهرة الاحتجاجية في كامل مساراتها عن رفضها لأيّ محاولة لتسييس المطالب وتوظيفها بعناوين حزبية في الكامور. وتعتبر ورقة الخطاب الجهوي والمناطقي والعروشي لاستعطاف بعض الأفراد التي يروق لها مطلب العدالة الاجتماعية من عوامل استمرار الحراك الاجتماعي وامتداده إضافة إلى آلية المطالب الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة المحلّية.

ونظّمت حملات في مواقع التواصل الاجتماعي التّي مثّلت آلية دفاع رئيسية للمحتجّين عبر سرعة تسريب المعلومة وتوثيق لمسار لاحتجاج صوتا وصورة. واشتغل كثير من الشّباب على شبكات التواصل الاجتماعي، وكانوا يستغرقون أغلب أوقاتهم على أجهزة حواسيبهم حد الإدمان ([1]). وتواصلت الحملات في العالم الافتراضي عبر التّعبئة وظهرت شعارات مثل شعار"إجبد فلوسك" قصد سحب المجتمع أمواله من البنوك ومكاتب البريد التونسي في تطاوين دعا فيه المحتجّون إلى ضرورة الوقاية والاستعداد لأزمة مالية مرتقبة، ومثّل ذلك ردا على عنف الاقصاء الذي مارسته الدّولة. فالدّور الذي لعبه العالم الافتراضي كان مفصليا عبر وسائل الاتصال وظهور هويّات عابرة للقارّات تشكّلت عبر عالم افتراضي جديد مثّل مجالا للتواصل وتمتين الرّوابط وتقوية الانتماء والتضامن مع مجتمعات مختلفة الأعراق واللّغات بل مختلفة جغرافيا وثقافيا وقيميا عبر تدويل الحراك بصفة عامة وإحراج الدّولة في كثير من المطالب.

---

[1]- رشيد جرموني. قراءة في التقرير العالمي حول الشباب لسنة 2011: قيم واتجاهات الشباب العالمي. مجلة إضافات. عدد16. خريف 2011. ص168. مثل ما وقع في مصر وهو فتح مركز لمعالجة المدمنين على شبكات التّواصل الاجتماعي

فقد اتّجه الشّباب إلى منطقة "الفانة" حيث تقع إحدى محطّات ضخّ النّفط الرّئيسية وقرّروا إغلاقها بعد أن أعاد المحتجّون تنظيم حراكهم.

ورغم طول المدّة التي قضّاها اعتصام "الكامور" الذي تواصل حوالي ثلاثة أشهر، فإنّ التوصّل إلى حلّ وسط كان عبر وساطة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تدخل بين طرفي التّفاوض بوصفه الضّمانة في الإيفاء بوعود الدّولة([1]) والتّقليص من سخط الشّباب عبر التوصّل إلى هدنة معه. وتواصلت تجارة التّهريب عبر الحدود اللّيبية التي تعتبر السّمة الغالبة في الجنوب التونسي ورغم ضعف نسب الفقر وتنامي الاقتصاد الموازي فإنّ البطالة قد وصلت إلى 32% كأعلى نسبة بحسب تقرير صادر عن المعهد الوطني للإحصاء.

ورغم دخول الاتحاد العام التونسي للشغل على الخط فإنّ الدّولة سعت إلى التّخفيف من وقع هذه الاحتجاجات فعملت على أن تكون لها عيون داخل الحراك عبر تكليف فاعلين محلّيين لهم ولاء خاص وغير معلن لها. وكان ذلك بمثابة إستراتيجية دفاعية ضد خطر الاحتجاجات ومحاولة مواجهتها عبر خلق تعارض عروشي يحدّده الولاء للدولة عبر مصالح ضيّقة. في المقابل سعى المحتجون لاستيعاب الفاعلين السّياسيين ورفض أغلبهم محاولات دمج الأحزاب السّياسية معهم في الوقت الذي سعوا فيه إلى احتواء بعض القيادات الحزبية المحلّية تحت غطاء نقابي واجتماعي. وهو ما فرض على السياسيين صيغة عمل تأخذ في الاعتبار سقف مطالب المحتجين ودرجة رفضهم لسياسات الدّولة، وفي مقابلة مع قيادي في احتجاجات الكامور قال هذا الأخير:

---

[1]- هناك مفارقة مفادها أنّ الشّباب لا يثق في مؤسّساته الرّسمية لا الأمنية ولا المدنية مثل العدل والصّحة والإعلام والمكسيك أكثر الدّول المعروفة بأهمّية أزمة الثّقة بين الدّولة والشّباب. وللتوسع يرجى العودة إلى مقال دينا عمارة: بعد فوز حزبه في الانتخابات البرلمانية الرئيس المكسيكي ومعضلة استعادة الثقة. صحيفة الأهرام. 2015/06/16.على العنوان الالكتروني. www.ahram.org.eg

"نحن تنسيقية الحراك نرفض دعم الأحزاب لنا، فهي أحزاب واهنة وغير قادرة على جلب المصلحة للجهة ولها أجنداتها الخاصّة وارتباطاتها الرّسمية في حين نقبل التعامل معهم ولكن بصفاتهم الاجتماعية وبوصفهم أبناء جهة ولهم انتماءاتهم الاجتماعية المحلية فقط، وبالنسبة إلينا كلّ بيان يصدر عنّا وفيه إمضاء لحزب معين قصد الدّعم هو مؤشر إخفاق[1].

ثانيا : الأبعاد السوسيولوجية لتنامي ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية

يعتبر دومينيك ريني "أنّ المجتمعات تدفع غاليا عندما تهمل شبابها"([2])، وبحسب التّقرير الذي أعدّته المؤسّسة البحثية الفرنسية المهتمّة بقضايا الشّباب الاجتماعية والسّياسية، فإنّ الشّباب يميل إلى الرّفض والتّشاؤم إزاء سياسات دُوَله وأنّ تجاوز ذلك يتوقّف على عمل يضمن كرامة الشابّ ويحقّق رفاهيته ويؤسّس لمناخ ثقة عالي القيمة بينه وبين النخبة السياسية، وهو شّعور يزداد خاصّة في المجتمعات التي تعيش عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يطول الفئات الهشّة مثل اليونان ([3]).

فالفاعلون الاجتماعيون في أغلب الاحتجاجات هم شباب يعتبرون أنفسهم ضحايا في مجتمعات مهمّشة ومقصية من مناويل التنمية وضحايا التوزيع الجهوي غير العادل للثروة وسوء توزيع السلطة، ويعتزّون بقدرتهم الفائقة على الاحتجاج ويتفاخرون بعدم وجود أطر سياسية حاملة لتطلّعاتهم وهو ما يظهر عطبا بنيويا في مستوى آفاق التحوّل المجتمعي الذي يدفعه الفعل الاحتجاجي دون أفق واضح ويخفي تحوّلات نوعية عميقة. ولعلّ هذا ما يعزّز في نظرهم

---

[1]- أجريت هذه المقابلة بتاريخ 23 مارس 2018.

[2]- ورد ب رشيد جرموني. قراءة في التقرير العالمي حول الشّباب لسنة 2011: قيم واتجاهات الشباب العالمي. إضافات. عدد16. خريف 2011. ص 161.

[3]- نفس المرجع. ص 164.

اعتمادهم بدائل جديدة في احتجاجهم وأشكال تنظّم مبتكرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتوظيف الافتراضي وهو في الأخير شكل جديد للتنظّم السّياسي([1]) وعلى حدّ قول أحدهم هو تأسيس لصلات اجتماعية جديدة تقوم على الوعي بالمصلحة المشتركة والقدرة على التحالف محلّيا خارج الأطر السّياسية التقليدية.

فماهي أهم أوجه التجارب المدروسة في علاقة بالتحوّلات الاجتماعية عامة؟ وما هو أصل التميّز لكلّ تجربة في الوقت الذي يعيش فيه المجتمع المحلّي تحوّلات هيكلية ووظيفية عميقة؟ وما هي أبعاد وإيحاءات هذا الفعل الاحتجاجي الشّبابي ونتائجه المباشرة على المجتمع وخيارات الدّولة في التعاطي مع ظاهرة تزايد الاحتجاج؟

1- ملامح المختلف والمشترك في احتجاجات الجنوب التونسي

حملت الظاهرة الاحتجاجية في المجتمعات التي كانت محل دراسة ميدانية بعض القواسم المشتركة التي يمكن أن تؤسّس لنماذج مجتمعية جديدة ويمكن حصرها في النقاط التالية:

علاقة الدولة بالمحلي أصبحت أمام تحوّلات عميقة ومتسارعة فرضت إعادة النّظر في دور المؤسّسات العمومية في التنمية والتشغيل وظهرت بالتوازي مع ذلك أشكال المطالبة بحوكمة جديدة وتوزيع عادل للثروة جديد يتماشى مع مبدإ التميز الايجابي La distinction positive. وظهر مع مطالب حوكمة المؤسّسات العمومية مطلب تحويل عائدات القطاعات الحيوية والمَهَمَّة إلى نوع من "الضريبة للجهة" Impôt au profit de la région بما يسمح لها بالتمتّع بنسبة من عائدات ما تنتجه وتوظيفها في التنمية المحلّية.

[1] - Dubet, François(2002).*le déclin de l'institution*. Paris. Seuil. p108.

وفرض الاحتجاج مراجعة لآليات التشغيل القائمة على الرّأسمال المدرسي من ذلك أنّ العمل في قطاع المناجم في قفصة أو في حقول البترول في أقصى الجنوب التونسي أصبح حكرا على من له تخصّص دقيق وكفاءة علمية عالية قد لا تتوفر بسهولة عند خرّيجي مدارس الجنوب التونسي التي تعاني عديد المشاكل الهيكلية والنّوعية. فالتشغيل على أساس الديبلوم يؤسّس لمراجعة دور المدرسة التي أصبحت تعزّز الفوارق وتعيد انتاج التمايز الاجتماعي على أساس جهوي قبل أن يكون طبقيًا.

المطالبة بإعادة النّظر في التعامل مع الرّأسمال الخاص بما يسمح بمراجعة عقود الشّركات الكبرى وإجبارها على تحمّل مسؤولياتها الاجتماعية (RSE) والتّقليص من نسب البطالة والمساهمة في التنمية المحلّية.

ولكن رغم ما تتّفق فيه أشكال الاحتجاج في المجتمعات المحلّية التي كانت موضوع بحثنا الميداني فإنّ مسارات الدراسة كشفت بعض الخصوصيات وبعض التفاصيل التي خلقت بدورها بعض الفوارق في تجارب الفعل الاحتجاجي ذاته، والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية بحسب المجالات التي أُجريت فيها الدّراسة:

في الحوض المنجمي في ولاية قفصة تنامت مطالب إعادة النّظر في توزيع الرّيع الفسفاطي Produit du phosphate بالاعتماد على دور النّقابات وقوّتها والإرث السّياسي هناك والاستفادة من هذا الإرث في علاقة بالدولة وخياراتها التّنموية.

في جمنة في ولاية قبلي ظهور خيارات اقتصادية قديمة (ثقافة التضامن بين مختلف شرائح المجتمع المحلي) متجدّدة منادية بالاقتصاد التضامني L'économie solidaire (بفعل أثر ما يعرف بثقافة الأجداد) ونجاحها نسبيا خاصة عندما عبّرت المنظمة الشغيلة على دعمها لهذا التوجّه والمصادقة عليه رسميا في مجلس نوّاب الشّعب.

في الكامور في ولاية تطاوين ظهور أنموذج جديد من الفاعلين الاجتماعيين وإدارتهم لمسارات الحراك الاجتماعي وتزايد أهمّية انتفاضة المواطنين العاديين Les gens ordinairesبما يفسح مجال الفعل لهم ويعطيهم أكثر هامش من الفعل والتأثير والتّعبئة من أجل المطالب التي تضمّنتها احتجاجاتهم.

II. الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية والتحوّلات الاجتماعية: أيّة علاقة؟

من المعروف أنّ التحوّلات الاجتماعية هي عبارة عن حلقات متتالية تعقب بعضها البعض في إطار رغبة الشّباب المحتجّ الذي يرعى ويحفظ ويسهر على استمرارية هذه التحوّلات، بما يدلّ على أنّ كل المجتمع في تغيّر دائم. غير أنّ الحلقات تتفاوت في أهمّيتها وحدّتها وامتدادها، بما يعني أنّنا في مرحلة مختلفة عن سابقاتها من حيث العمق والامتداد والقوّة وربّما النتائج المرتقبة. فمن ملاحظاتنا الميدانية حول طرق تواتر الفعل الاحتجاجي وأنماط ظهوره، يمكن القول دون موارية أنّ الوجه الحقيقي لكلّ احتجاج هو عمقه السّوسيو- تاريخي وحيثياته الاقتصادية والمعاشية، حتّى إن أمعن في الإخفاء والمناورة على مدى سنوات فإنّه لا يقدر على الحفاظ على قناعه.

فأصل التجارب التي غذّت الظاهرة الاحتجاجية هو وطأة المعيش اليومي خاصة لدى بعض المحتجين في قسم منهم وتمرّدهم الهامشي -على الأقلّ في المرحلة الأولى- ضدّ السّلطة. ومنذ سنة 2011 ظهرت العلاقة بين التمرّد والفعل الاحتجاجي القابل للتّأويل، ذلك أنّ الإضراب والاعتصام والاحتجاج هي دائما أشكال من الأحجية تتوسّع في الفضاء العام وتراوح ما بين المقاومات المستترة المخفية وغير المرئية للمعيش اليومي([1])، وبين الفعل الاحتجاجي العلني والمغيّر للمجتمعات. فحتّى إن بدا أنّه من تدبير جهة سياسية مَّا، أو تنظيم جمعياتي مَّا، أو عدد من

[1]- بناني عز العرب الحكيم: ثقافة الاحتجاج بين الفلسفة والقانون: مقالات في الدين والسياسة. مختبر الدراسات الرشدية لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

الشّباب المشاغبين، فهو يميل إلى تجاوز عفويته وبدائيته ولاوعيه ([1])، مخلّفا أثرا اجتماعيا له عديد التمظهرات. فالاحتجاج انفجار غير متوقّع يفتح فضاء اجتماعيا جديدا وأفقا بديلا في المجتمع ، يكون هو بدوره متنفّسا لبعض الشرائح الاجتماعية مؤسّسا لنصّ اجتماعيّ مفتوح على كلّ الاحتمالات وحاملا لأحلام اجتماعية كانت في لحظة ما محتوى باطنيًّا لا يطوله أحد. كأن يحتجّ خرّيجو الجامعة التّونسية عبر عرض بيع شهاداتهم العلمية العليا رمزيا أو أن يحتج البعض الآخر بالتّهديد بطلب اللّجوء إلى دولة الجزائر. وهذه صور من أشكال احتجاجية تحمل نصّا سوسيولوجيا حيّا عبر تعبيرات مختلفة وبنصوص تختلف في شكلها وتلتقي في مضمونها الرّافض لما هو كائن :

صورة عدد1: مجموعة من شباب الحوض المنجمي في شكل احتجاجي يهدّدون بتجاوز الحدود التونسية-الجزائرية هروبا من واقع البطالة المزري. وبتدخل احد نواب ولاية قفصة في المجلس التأسيسي تراجعوا عن ذلك تحت وعود قدمتها السلط المحلية، غير أنها لم تف بوعودها فعادوا إلى الاحتجاج من جديد.

[1]- فعل حرق الشّاب البوعزيزي نفسه وسط السّوق الشعبي بولاية سيدي بوزيد لم يكن يقصد به إعلان عن بداية حراك شعبي يغير النظام القائم، في حين أنّ حالات الانتحار التي وقعت فيما بعد هي تهدف أساسا إلى إحراج السّلطة وتحقيق ما حققته أسرة البوعزيزي من رأسمال رمزي و مادي لأنّها فتحت الباب لاندلاع الاحتجاجات. وما حققه هذا الشكل الاحتجاجي العفوي لم تحققه حالات انتحارية لاحقة له.

صورة عدد2: شكل احتجاجي لجمع من الشباب أمام أحد مقاطع المناجم يطالبون بالتشغيل بإعتباره مصدرا من مصادر الحرية والكرامة تلاؤما مع روح الثورة وأهدافها.

يهدّدون بتجاوز الحدود التونسية-الجزائرية هروبا من واقع البطالة مقاطع المناجم يطالبون بالتشغيل باعتباره مصدرا من مصادر المزري. وبتدخل احد نواب ولاية قفصة في المجلس التأسيسي الحرّية والكرامة تلاؤما مع روح الثورة و أهدافها.

تراجعوا عن ذلك تحت وعود قدمتها السلط المحلية، غير أنها لم تف بوعودها فعادوا للاحتجاج من جديد.

الصورة عدد3 : لافتة يعبّر من خلالها الشّباب على الانعكاسات السّلبية للبطالة، باعتبارها مدخلا لعديد الظواهر المخلّة بالقيم.

الصّورة عدد4: لحظة تعبير عن سخط الشباب على الدّولة التي عجزت عن تشغيلهم ما جعلهم يعرضون شهاداتهم الجامعية للبيع، وهي فعل رمزي يعبّر على انعدام جدوى الشهادات الجامعية في سوق الشغل.

أمّا حراك الكامور فقد مثّل نوعا من الصّراع في شكله الاحتجاجي القائم على الرّفض لكل محاولات إضعاف شبكات الحشد والتعبئة خاصّة من جانب الدولة عبر جهد هائل حزبي وجمعياتي يوظف لاحتواء "محاربي الشّوارع" وفق تسمية

مايكل دينيغ([1]). وقد تخلّل الاحتواء بعض المخاطر وتحوّل التمرّد إلى فعل يخضع لضوابط المؤسّسة ([2]). فالمختصّون في الحركات الاجتماعية لا يخفون أهمّية لحظات التمرّد العاجلة التي تفقد ضوابط المؤسسة خاصة عندما يقع التحوّل الاجتماعي بشكل غير متوقّع، وهو ما ينطبق أيضا على التحوّل التّدريجي.

فمثلما لم تتحقّق مطالب المفروزين أمنيا في تونس وإعادتهم إلى المقاعد الدّراسة أو إلى الوظيفة العمومية بعد 2011 استجابة لتحوّل المجتمع، لم تتحقق مطالب الأمريكيين السّود إلّا كنتيجة لعمل مطوّل ومرير كانت بداياته لحظات تمرّد وجيزة وأحيانا غير قابلة للتكهّن. فهي كلّها محصول موجة الاحتجاجات الاجتماعية ومسيرات العاطلين عن الشّغل وتنامي حملات الاحتجاج المدني ووصول الاحتجاجات إلى ذروتها. فلحظات الاحتجاج يتعيّن فيها صخب الشّوارع والتوقّف عن التّعاون مع السّلطة. فالاحتجاج هو لحظة فارقة بين تنظّم للمقصيين والمهمّشين واحتجاج جماهيري عفوي. وبالرّغم من أنّ عمر التّجربة الاحتجاجية هو الذي يُبيّن ما إذا كانت المرحلة الوجيزة في الاحتجاج الاجتماعي هي اللّحظة المرجوّة، فإنّه يمكن تبيّن رأي يقوم على لحظة إرباك للسلطة وارتباك للمحتجين عند المتابع لبداية أحداث الحوض المنجمي باعتبارها الحركة الفيصل بين السّكون والحركة لمجتمع كان مفتتحه الاحتجاجي في ضباب الغاز المسيّل للدّموع. وهو ما أحدث تغيرا اجتماعيا من ذلك أنّ موجات الاحتجاج الاجتماعي تتواتر فيما يكاد يكون شكلا دوريا خاصّة بعد التحوّلات التي عاشها المجتمع وتسرّب "عدوى الاحتجاج" بسرعة فائقة عبر العالم الافتراضي بشكل يوحي

---

[1]- مايكل دينيغ: يسار عولمي؟ حركات اجتماعية في عصر العوالم الثلاثة. عالم المعرفة. الثقافة في عصر العوالم الثلاثة. المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب. الكويت. يونيو 2013.ص58.

[2] Frances fox piven and Richard Cloward : Poor People's Movements', why they succeed, how they fail.1978

"حركات الفقراء: لماذا ينجحون؟ وكيف يفشلون؟" وهو من أفضل الكتب حول الحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية يشتغل على حركة حقوق الرّفاه.

بارتباط ما أسماه أندري جندر فرانك بدورات الحراك الاجتماعي وفق الدّورات الاقتصادية والأزمات في مستوى الأسواق ([1]).

فالاحتجاج يحيل في غالب الأحيان على بداية ظهور حركة لها مداها الزماني ولها امتدادها التاريخي ولا تظهر كثيرا على السّطح إلّا في لحظات النّضج وعندما يشتدّ عودها وتتوضّح معالمها ([2])، وبالتالي تتحوّل الفرصة إلى تاريخ مثقل بالأحداث المتسارعة، وتسقط فيه الأنظمة، ويتمّ تبادل المواقع فيه بموجب الحتمية الاجتماعية وحسب درجة قوة الاحتجاج. فتتحقق تغيرات عميقة أشبه بما يسميه كارول كرباج "بالسياسة بالصّدفة"([3]). والسّياسة بالصّدفة هي أشكال تنظيمية عفوية خارجة عن المؤسّسات السياسية التقليدية، وتستلهم براعتها من أدوات عمل المنظمات غير الحكومية وتبني نسقا اجتماعيا عابرا للتناقضات ومحدّدا لخصم مشترك، ويتمتع فيها الأفراد بصفة الشريك بإرادته دون إكراه يمارس عليه. وللسياسة بالصدفة قدرة على تعبئة الشّارع بأحداث غير متوقعة ولحظات احتجاج ضخمة تغري بقية المجتمع وتخيف الدّولة. فهي فعل احتجاجي مرن في مستوى هيكلته لأنّه يعبر على إرادة مجتمعية، وهي أيضا عاطفي في مستوى خطابه لأنّه يهدف إلى النّيل من روح المجتمع، واستعراضي في مستوى

---

[1] - للتوسع يرجى الاطلاع على كتاب لورانز فونشتاين: "تاريخ الحركات الاجتماعية في فرنسا بين1789-1850"، والدّور الذي لعبه الطّلبة في الجامعات الفرنسية في احتجاجات1830 وتجدّدها في سنة1848، ثم أحداث الثّورة البلشيفية ومساهمتها في تجذير الفعل الاحتجاجي، والأحداث الاحتجاجية للطّلبة في سنة1968 في الجامعات الفرنسية وأثرها على تنامي الحركات النّسوية والحركة العمّالية الفرنسية.

[2] - E.P. Thomson: the making of the English working class.

كتاب "نشوء الطبقة العاملة الانجليزية" يعرض فيه صاحبه البدايات الأولى لحركة اجتماعية تتميز بالتطور الخطي يكشف عن إحساس بالحضور و اكتمال الخبرة التي ترتبط بالتاريخ الاجتماعي الصاعد من الأسفل إلى الفوق.

[3] - كارول كرباج: السياسة بالصدفة: الحراك يواجه شعوبه. معهد عصام فارس للسّياسات العامّة والشؤون الدّولية. الجامعة الأمريكية في بيروت. ص6.

تحرّكاته لأنّه يربك الدولة وأجهزتها، ورمزي في مستوى انتصاراته ونتائجه لأنّ رسائله مضمونة الوصول.

فدراسة تكوّن الاحتجاجات الاجتماعية تقتضي منّا فهم الأسباب العميقة وراء حرق المحلّ التجاري وقطع الطّريق، وعمليات السّطو على الممتلكات الخاصّة والعامة والدّخول في صدام مع رجال الأمن. وهي كلّها أفعال احتجاجية تظهر في بداياتها الأولى كما لو أنّها معزولة عن الفعل الاحتجاجي وغالبا ما ينكرها المشاركون في الاحتجاج ولكن هي في الأصل تستبطن معنى السّخط والغضب من الدّولة التي يرون أنّها تخلّت على دورها الاجتماعي التاريخي إزاءهم.

إنّ احتجاجات الكامور هي ملمح من تاريخ تحوّل مجتمعي جاء نتيجة لظهور أنماط احتجاجية جديدة وبناء مفاهيمي جديد ومقاربات اجتماعية جديدة بنفس مجتمعي جديد. فقراءة تقلّبات المجتمعات المحلّية الباهرة المتداخلة مع التّركيبة الاجتماعية والمناطقية، وتصاعد حملات شبابية مناهضة لخيارات رسمية تحت شعارات مختلفة ([1])، هو الذي يدلّ على تغيّر اجتماعي طال المجتمعات المحلّية في عمقها.

حرصت الاحتجاجات الاجتماعية على طابعها المميّز وتبلورت نظرية الفعل الاحتجاجي كمناقض للنّظريات النّسقية والبنيوية التي تدرس بنية المجتمع أو حركة الجماعات أو التّنظّم الاحتجاجي بوصفها نماذج مجرّدة من الفعل على مقاس بني اجتماعية بعينها. لكن لا يمكن وضع كلّ النّماذج الاحتجاجية في حزمة واحدة والتّغافل عن المتغيّر المحلّي وحتّى السّلوكي الثّقافي بين الأفراد والقيادات باعتبارها مكوّنا أساسيا لهوية الفاعل، وبالتالي لطبيعة الفعل الاحتجاجي. إذ يقول مانويل كاستيلز في كتابه "قوّة الهوية" "لا توجد حركات اجتماعية طيّبة

[1]- حملة سماح عوادي تحت شعار "مانيش مسامح"، حملة لينا بن مهنّي تحت شعار "حاسبهم" وحملة وائل نوّار تحت شعار "فاش نستنّاو" في تونس بعد 2011. ونظيف حملة طلعت ريحتهم في لبنان سنة 2015.

وأخرى شرّيرة أو الأولى تقدّمية والأخرى إرتكاسية، فهي كلّها أعراض تعبّر عمّن نكون"([1]).

فالتّحليل العلمي للاحتجاجات الاجتماعية يكشف على شروط تأسيسية مشتركة بين مختلف أنواع ومكوّنات الحراك، ويرى أنّها تحالف غير مستقرّ بين قوى متعدّدة لها سماتها الخاصّة. ففي الحالة التّونسية بصفة عامة هو وجود قوّتي ردع ضدّ قوّة جائرة. ويمكن أن نعتبر الاتّحاد العام التّونسي للشّغل والمجتمع بصفته امتدادا له والتربة الخصبة لاستمراريته، في صراع ضدّ الدّولة بحكوماتها المتعاقبة أنموذجا حيّا لعلاقات التّحالف. أي بين جماعات الفعل المباشر التي تؤطر المتظاهرين وتحشدهم في شكل تحرّكات في الشّارع وهي أساسا قيادات محلّية لها صفات نقابية ولها امتدادها الاجتماعي في المجتمع المحلّي عبر الأسرة الموسّعة ودوائر القرابة والجيرة وغيرها. وهي في الأصل من قطاعات لها ثقلها مثل قطاع التّعليمين الثّانوي والابتدائي، وجماعات عابرة ومتضرّرة من البطالة ومن تنامي حالات الفقر بين أفرادها، ومنظّمات المجتمع المدني في شكل جمعيات وتفرّعات حزبية أو مبادرات شبابية مثل حركة "فاش نستنّاو".

فهذا الاتّجاه في الاحتجاجات الاجتماعية يكون في البداية عفويا وغير منظّم ولا يحمل اسما، وليس له مسار زمني معترف به رغم يقين الدّولة بحتمية لحظة المقاومة ضد الحراك والمخاطر المحدقة بها من المجتمع الرّافض لما هو كائن ([2]). ذلك أنّ ما رفع من شعارات في البدايات الأولى خاصّة في جانفي 2011 وهو "شغل، حرية، كرامة وطنية" وهو شعار يتعلّق بقيم انسانية ومطالب معنوية ليس هو نفسه الشّعار الذي رفع عندما خرج الحراك من مساحته العفوية بعد مسار تعبوي هام وهو"خبز وماء، وبن علي لا" وهو شعار يتعلق بدرجة السّخط علي النّظام السّابق وأهمّية التحدي الذي يطرحه المجتمع المحتج على نفسه. ففي

[1] -Manuel Castells: the power of identity (oxford: Blackwell, 1996), 63; 3.

[2] - Clastres, Pierre(1974).*la société contre l'état*. Paris. Minuit .p32

البداية كان الحراك يعبّر على استحقاقات تنموية وخيارات اجتماعية تضمن كرامة التونسي بصفة عامة وترتبط بمعيشه اليومي، وفي مرحلة متقدّمة أصبح ينادي بإسقاط النّظام القائم معبّرا على درجة نقمته عليه ومتجاوزا المطالب الاجتماعية إلى المطالب السّياسية.

III. الاحتجاجات الاجتماعية بين متغير "المحلّي" والمطالب الاقتصادية والاجتماعية

لقد كتب الصحفي مايك والش وهو المدافع الشّرس على شريحة "المهمّشين" و"المقصيين" من الطّبقة العاملة في نيويورك بقوله "ما من رجل يستطيع أن يكون ديمقراطيا سياسيا حقيقيا، من دون أن يكون ديمقراطيا اجتماعيا حقيقيا". أي يصعب الفصل بين السياسي والاجتماعي في مستوى الواقع. وهذا مردّه صعوبة الفصل بين الاحتجاج بصفته تموقعا في الموقف من السلطة ونتيجة الاحتجاج بصفتها ترجمة لحاجات المحتج.

لقد كانت أغلب التحوّلات التي حدثت في سياسة الدّولة أو في خياراتها الاقتصادية والاجتماعية تقع تحت ضغط الاحتجاجات العمّالية. وهو ما يدلّ على الدّور المحوري للعمّال في مسارات بناء المجتمعات المفتوحة على مصالح أفرادها عمّالا وموظّفين. فلا يمكن أن يستمرّ شغل الدّولة بدون معارضة لبرنامج تدفعها لتعديل سياساتها في كلّ حين. وقد كانت نتائج الاحتجاجات الاجتماعية نتاجا لتحالفات بين مجتمعات محلّية ترى أنّها لم تأخذ نصيبها من التّنمية والتّشغيل متحالفة مع الشّريحة المهمّشة كلّيا، ومع خرّيجي الجامعة من أصحاب الشهائد العليا والباحثين عن الشّغل بأيّ ثمن، تحسّبا لموقف البعض منهم الحليف لأصحاب رأس المال والمتحالف مع الدّولة.

واللّافت للنظر أنّ وقع هذه الاحتجاجات كان لها الأثر البالغ على منظومة القيم لدى المحتجّين عبر اسهامها في تعبئتهم ورصّ صفوفهم ودخول ثقافة الاحتجاج ضد سياسات الدولة فظهرت أشكال تعاطي جديدة مع خيارات الدّولة

الاجتماعية والاقتصادية ما أنتج بدوره تحوّلات جديدة في مستوى هويّة الشّباب التي صارت تتحدّد في فضاء اجتماعي أرحب هو شبكات التواصل الاجتماعي[1] بما ساهم في تأسيس بعض معالم نظام احتجاجي جديد في إطار التشكّل سمته أساسا تركيب تفاصيل الواقع الاجتماعي والمزج بين مختلف مكوّناته.

إنّ حشد الموارد المعرفية في هذا السّياق يقتضي تعديلات ومراجعات متباينة لخصائص الفعل الاحتجاجي وتبعاته، وهو ما يدفعنا إلى الحديث عن المجتمعات المحلّية وبنيتها الاجتماعية التقليدية باعتبارها مورد الموارد في أحداث 2011 في تونس، وهو ما نلحظه في حراك 2008 بالحوض المنجمي في الجنوب الغربي التّونسي كنتيجة التّعارض الشّديد بين مجتمعات محلّية تشعر أنّها مُقْصَاةٌ ومهمّشة في علاقة ببرامج التّنمية وبين دولة تمعن في تعاطيها السّلبي مع مطالب هذه المجتمعات.

الخاتمة

تعتبر الاحتجاجات أحد الظواهر السّوسيولوجية المهمّة/اللّافتة في المجتمع التّونسي خاصّة بعد2011. إذ أنتجت التحوّلات التي عاشها هذا المجتمع فعلا اجتماعيا مخصوصا وملامح تغيرّات كبرى في مستوى أنساق الفعل والتّفكير. وكان ذلك رغم أشكال "المقاومة" التي أظهرتها الحكومات المتعاقبة. فالدولة لم تنجح في تقديم بدائل فعلية للمحتجين وأكثر من ذلك مثّلت طرفا أساسيا وغير مباشر في تعزيز الظاهرة الاحتجاجية لعدم قدرتها على التعاطي مع مطالب المحتجين.

[1] - Boudon, Raymond(2000).*l'acteur et ses raisons*. Paris.PUF. p71.

وقد كانت الصّورة نفسها في الولايات المتّحدة الأمريكية عندما مارست الدولة أشكال الفصل التعسّفي على العمّال المضربين [1]، وهو ما أعطى نتيجة معاكسة في نسق الاحتجاجات وجعل السّلطة في حرج أمام تزايد مطالب المحتجين رغم أنّ الأنموذج الأمريكي ارتبط أساسا بالوسط المهني وبالطبقة العاملة.

ومن جهة أخرى يرى روبرت بوتنام أنّ التّراجع في الانخراط في التنظيمات النّقابية في أمريكا كان له الأثر البالغ في المشاركة في الحياة المدنية، وأصبح "كلّ واحد منّا يلعب البولينغ لوحده"[2]، فخطورة هذا التّراجع ظهرت معالمه في مسار الاحتجاجات. وهو ما أدى إلى تملّص شريحة هامّة من المجتمع في الانخراط في العمل المدني والسّياسي، ورغم أنّ ذلك كان شكلا احتجاجيا فإنّه خدم في اتجاه تعميق الشّرخ بين النّخبة الحاكمة والمجتمع المطالب بالتّنمية والتشغيل.

خلاصة القول : يمكن اعتبار التحوّلات الاجتماعية الجديدة هي نتاجٌ للتحرّكات الاحتجاجية التي تنامت في الجنوب التّونسي بصفة خاصّة وكانت تعبّر عن واقع مجتمعي له خصوصيته. ويتخفّى وراء تنامي الظاهرة الاحتجاجية عاملان أساسيان، الأوّل سياسي يتعلّق بطريقة تعاطي السّلطة مع الشّباب المحتجّ، والثاني اجتماعي يرتبط بواقع مجتمعي وبخصوصيات محلّية تستبطن السّخط والغضب وتعيد إنتاجه وتعميق أثره لأجيال عاطلة عن الشغل وتعاني الفقر والتّهميش منذ فترة ما يعرف "بالدولة الوطنية".

---

[1]- حسب تقرير هيومان رايتس للعام2000، وهو تقرير يروي الدمار الذي لحق النقابات في أمريكا ومتابعة المضربين، تحول وضع العمال السود الذين يشتغلون في مصانع تحضير لحوم الخنازير في ولاية كارولينا إلى عاملين مؤقتين دائمين وعمال المزارع الكبرى من أصل مكسيكي والعاملات في ورش التّعريق لصناعة الملابس في نيويورك والعاملين بالتمريض في منازل كبار السن.

[2] - Robert Putnam: Bowling alone: the collapse and revival of american community. Etats-unis. 2000.) He became famous for his writings on civic engagement, civil society and social capital).

المراجع والمصادر

1- الكتب باللغة العربية

- علي ليلة : الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة. القاهرة. مكتبة الإنجلو المصرية. ط1. 2012.
- هانس- بيترمارتن وهارالد شومان: فخّ العولمة والاعتداء على الدّيمقراطية والرّفاهية. ترجمة عدنان عبّاس علي. مراجعة رمزي زكي .سلسلة عالم المعرفة . عدد 238. الكويت.
- بناني عز العرب الحكيم: ثقافة الاحتجاج بين الفلسفة والقانون: مقالات في الدّين والسّياسة. مختبر الدّراسات الرّشدية لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- دينيغ مايكل: يسار عولمي: حركات اجتماعية في عصر العوالم الثلاث. مجلة عالم المعرفة. الثقافة في عصر العوالم الثلاث. المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب. الكويت. يونيو 2013.
- صن، أمارتيا (2008). الهويّة والعنف: وهم المصير الحتمي. ترجمة سحر توفيق. الكويت.المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.علم المعرفة 352.
- كارول كرباج: السّياسة بالصّدفة: الحراك يواجه شعوبه. معهد عصام فارس للسّياسات العامّة والشّؤون الدّولية. الجامعة الأمريكية. بيروت.
- منشورات منظمة العفو الدولية: عام على الثورات: حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ط1. 2012.
- محمد نجيب بوطالب: الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2- المراجع الالكترونية

- المعهد الوطني للإحصاء www.ins.tn
- الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية http// : www.escr-net.org
- شبكة نواة https // : nawaat.org
- سعيدي محمد: المثقف والسلطة والحراك الاجتماعي في الوطن العربي. موقع ارنتروبوس www.aranthropos.com

- محمود صافي محمود: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية عند فرانسوا دوبي. موقع نظرية السياسة المقارنة للباحثين في برنامج الدكتوراه الحركات الاجتماعية. https :// sites.google.com

3- المقالات باللغة العربية

- جرموني رشيد: قراءة في التقرير العالمي حول الشباب لسنة 2011. قيم واتجاهات الشّباب العالمي. مجلة إضافات. عدد 16. خريف 2011.
- الزعفوري عمر: محاولة لفهم الأشكال الجديدة للعنف في ضوء التجارب الحديثة في المجتمعات التّابعة. مجلة إضافات. عدد 12. خريف 2010.
- محمد علي بن زينة: قراءة سوسيو- ديمغرافية في تحوّلات واقع الشّباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في قيام الثورة التونسية. الفصل الثالث من كتاب: الثورة التونسية: القادح المحلّي تحت مجهر العلوم الإنسانية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .ط1 . 2014. مجموعة مؤلفين.

4- الكتب باللغات الأجنبية

- Mohamed KOCHKAR (Juin 2016): *JEMNA et révolution*. Société imprimerie culturelle.
- Boudon, Raymond(2000).*l'acteur et ses raisons*. Paris.PUF.
- Clastres, Pierre(1974).*la société contre l'état*. Paris. Minuit.
- Dubet, François(2002).*le déclin de l'institution*. Paris. Seuil.
- Manuel Castells: *the power of identity* (oxford. Blackwell). 2nd edition, with a new preface. Décembre 2009.
- Pierre Bourdieu: *questions de sociologie*. Edition de Minuit. 1984.
- Robert Putnam: *Bowling alone: the collapse and revival of American community*. Etats- unis. 2000.
- E.P. Thomson: *the making of the English working class*
- Charles Wright Milles: *white collar: the American middle classes*. Oxford. University press. New York. 1951.

5- المقالات باللغات الأجنبية

- Alain Touraine : *les mouvements sociaux : objet particulier ou problème central de l'analyse sociologique* ? RFS. Vol 25. N1. 1984.
- Frances fox piven and Richard Cloward : *poor people's mouvements, why they succed*, *how they fail*.
- Frédéric vairel : *politique et mouvements sociaux au Maroc : la révolution désamorcée*. Presses des sciences po (P.F.N.S.P). 2014.